مقال مترجم

تدبير المهاجرين

مآل المقاتلين الأجانب في سورية

آرون زِلن



مؤسسة النازعات
Annazi'at

ربيع الأول
١٤٤٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تدبير المهاجرين

مآل المقاتلين الأجانب في سورية

آرون زلين

[CTC Sentinel - August 2026, Volume 19, Issue 8]

النازعات

ربيع الأول ١٤٤٨

آرون زِلِن (Aaron Y. Zelin): باحث في معهد «واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، وباحث زائر في قسم السياسة بجامعة «برانديس – Brandeis». ومؤسس موقع «Jihadology»، وصاحب كتاب «عصر الجهادية السياسية: بحث في هيئة تحرير الشام – The Age of Political Jihadism: A Study of Hayat Tahrir al-Sham» (٢٠٢٢م)، وكتاب «أبناؤكم في خدمتكم: دعاة الجهاد في تونس – Your Sons Are at Your Service: Tunisia's Missionaries of Jihad» (٢٠٢٠).

ملخص

مصير المقاتلين الأجانب الذين شاركوا في إسقاط نظام الأسد من أهم اختبارات المرحلة الانتقالية في سورية، وهو اختبار لمقدار استعداد الغرب للتعامل مع الحكومة التي نشأت في أعقاب ذلك. اشترط أحد أحكام قانون تفويض الدفاع الوطني الأمريكي (NDAA) للسنة المالية ٢٠٢٧م أن يكون دعم الولايات المتحدة للحكومة السورية الانتقالية مرهونًا بما تحرزه من تقدم في نزع سلاح المقاتلين الأجانب والجهاديين الذين ما زالوا داخل البلاد. وهذا المقال يعد هذا الشرط مبنيًا على تشخيص خاطئ للمسألة. فمنذ سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول ٢٠٢٤م، اتبعت دمشق سياسة تقوم على «الإدماج أو الاعتقال»، فاستوعبت أكثر «مهاجريها» في أجهزة الدولة وقياداتها، بدل تركهم مسلحين خارج سلطانها. والمقاتلون الأجانب ليسوا سواء؛ فهم متباينون في ولائهم: فمنهم مَن يؤيد الحكومة الجديدة أو يدنو منها، ومنهم مَن ينتسب إلى تنظيم «الدولة»، الذي تقاتله الحكومة بدعم أمريكي. كما أنهم في تصدع؛ إذ انقسموا بين مَن يرضى الاندماج في مؤسسات الدولة ومَن يريد البقاء مستقلًّا عنها. وأما الأخطار التي ظهرت في ٢٠٢٦م –من حملة اغتيال تستهدف المقاتلين الذين اندمجوا في أجهزة الدولة، إلى إعادة صوغ مشاعر السخط وتوجيهها نحو التعبئة ضد إسرائيل، إلى قدوم أجانب جدد ينتهزون انفتاح البلاد بعد سقوط الأسد– فلا

يعالجها النظر إلى نزع السلاح على أنه مسألة حصر للأعداد وتجريدها من السلاح. وتقدم تجربة الغرب في البوسنة سابقة مباشرة جديرة بالاعتبار والتحذير؛ إذ أفضى شرط الإبعاد المفروض من الخارج، ثم حملة تجريد قسري من الجنسية أعقبته، إلى نتائج عكسية في المرتين: فالإخراج صدّر الخطر إلى خارج البلاد، في حين أن استبقاءهم وربطهم بها قضى على الخطر في الغالب.

قليل من المسائل ما يثبت دومًا على أنها اختبار كاشف لتحول سورية، كمسألة ما يُصنع بالأجانب الذين قاتلوا فيها. فقد نفر إلى سورية، على امتداد سنوات الحرب، عشرات الآلاف من المهاجرين. وأما الآلاف العديدة منهم الذين بقوا بعد كانون الأول ٢٠٢٤م، فقد توزعوا اليوم بين قوى الأمن، والأسواق، ومساجد الدولة التي أسهموا في إقامتها، وهم قابعون عند ملتقى ثلاث مسائل متمايزة: **أولها** مسألة داخلية لدمشق، إذ لا بد لها تثبيت سلطانها على رجال مسلحين تدين لهم بدين. **وثانيتها** مسألة دبلوماسية، إذ لبكين وموسكو وطشقند وباريس وواشنطن، لكل منها مطالب في طائفة منهم. **وثالثتها** مسألة مكافحة الإرهاب، وهي مسألة قد شاع تقرير معالمها، وندر أن فصلت حدودها. وإن كيفية تدبير أمر هذه الفئة، والجهة التي تتولى ذلك، ستؤثر لا في إحكام أركان سورية في داخلها فحسب، بل كذلك في الشروط التي يكون الغرب مستعدًّا بموجبها للتعامل مع حكومة خرجت من تمرد جهادي.

وفي حزيران ٢٠٢٦م، أقرت لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي صيغتها من قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠٢٧م، وفيه نص يجعل استمرار الدعم الأمريكي للحكومة الانتقالية في سورية مشروطًا بما تحرزه من تقدم في نزع سلاح المقاتلين الأجانب والجهاديين الذين ما زالوا داخل البلاد. وكان قد أدرج شرط أضيق من هذا القبيل في قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية

٢٠٢٦م، إذ تناول المقاتلين الأجانب الذين يتولون مناصب عليا في الحكومة. والجديد في نص السنة المالية ٢٠٢٧م هو مد هذا الشرط من التعيينات العليا إلى عموم المقاتلين الأجانب، وإضافة نزع السلاح والمراقبة كونهما المعياران اللذان يقاس بهما التنفيذ[١](*)، وليس هذا القلق في غير موضعه؛ فسورية تؤوي أحد أكبر تجمعات المقاتلين الأجانب في العالم، ولهم من المهارات في المتفجرات،

---

(1) "SASC Completes Markup of National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2027," United States Senate Armed Services Committee, June 11, 2026.

(*) يرد النص الإجرائي في باب سورية من مشروع القانون الذي رفعته اللجنة، وفيه أنه لا يجوز إنفاق أي أموال على التعاون مع الحكومة السورية حتى يشهد وزير الدفاع أمام لجان الدفاع في الكونغرس بأن دمشق اتخذت إجراءات موثوقة: «**أولًا**: لإخراج جميع المقاتلين الأجانب والجهاديين من القوات المسلحة السورية، ومن سائر أجهزة الحكومة السورية، **وثانيًا**: لنزع سلاح جميع المقاتلين الأجانب والجهاديين الذين يبقون في سورية، **وثالثًا**: لوضع نظام لمراقبة المقاتلين الأجانب والجهاديين، بما يحول دون شن هجمات على الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها، ومنهم «قوات سورية الديمقراطية» الكردية» S. 4784, 119th Congress (2026). وهذا الحكم ليس سابقة لا نظير لها؛ فقد اشترط قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠٢٦م أن يشهد بأن الحكومة السورية «أخرجت، أو أخذت بإجراءات، لإخراج المقاتلين الأجانب من المناصب العليا في حكومة سورية، ومن ذلك المناصب في مؤسسات الدولة والمؤسسات الأمنية السورية» S. 1071, 119th Congress (2025). والفرق بين النصين إنما هو في مدى الحكم، ومعياره، والأداة التي يتوسل بها، لا في موضوعه. فقد اقتصر نص السنة المالية ٢٠٢٦م على التعيينات في المناصب العليا، واكتفى بقيام دليل على إحراز تقدم («اتخاذ إجراءات»)، مع ترتيبات لتخفيف العقوبات. أما نص السنة المالية ٢٠٢٧م فيتناول كل مقاتل أجنبي موجود في البلاد، ويضيف إلى الإخراج التزامين صريحين هما نزع السلاح والمراقبة، ويربط تنفيذ هذه الشروط بأموال التعاون الدفاعي.

والمنظومات غير المأهولة، وتكتيكات السرايا الصغيرة، ما له دلالة عابرة للحدود ظاهرة، كما أن صلة بعضهم بعودة تنظيم «الدولة» إلى النهوض لا تزال مسألة قائمة في حسابات مكافحة الإرهاب[٢].

هذه الأداة التي اختارها نص قانون تفويض الدفاع الوطني –أي نزع السلاح– مقيسًا بتقليل ما يحوزه المقاتلون الأجانب من أسلحة، تقوم على ثلاث افتراضات لا تؤيدها شواهد حال سورية ما بعد الأسد: **أولها** أن خطر هؤلاء الرجال يتناسب طردًا مع ما في أيديهم من السلاح. **وثانيها** أن هذا السلاح خارج سلطان الدولة السورية. **وثالثها** أن إزالة السلاح يتبعها زوال القدرة. ففي بلد غاص بالسلاح، ذي حدود رخوة، وتنتشر فيه أسواق السلاح غير الرسمية، ويمكن فيه استمالة الموظفين بالمال، يصير نزع السلاح عملًا ينقض بكلفة يسيرة، كما أن أعظم قدرتين صلة بتدبير عمليات عابرة للحدود (وهي المتفجرات والمسيَّرات التجارية)، أقل ما يمكن أن يقاس أمرهما بمقياس المصادرة.

منذ أن أطاحت «هيئة تحرير الشام» وحلفاؤها ببشار الأسد في كانون الأول ٢٠٢٤م، لم تكن حكومة الرئيس أحمد الشرع قد نزعت السلاح عن مقاتليها الأجانب، ولا تركتهم سائمين لا يجمعهم جامع. بل عمدت إلى استيعاب

---

(2) Omar Abdel-Baqui, "Foreign Jihadists Helped Syria's Rebels Take Power. Now They're a Problem," Wall Street Journal, April 30, 2025; Louisa Loveluck and Zakaria Zakaria, "Syrian leader faces challenge of foreign militants who helped him win power," *Washington Post*, May 31, 2025.

جمهورهم في قواها الأمنية استيعابًا منظمًا، وأمسكت –بانتقائية– بمن رأت في بقائه مضرة عليها أو موضع مؤاخذة[٣]. وحاصل ذلك أن المطالبة بـ«نزع سلاح جميع المقاتلين الأجانب الباقين» لو أخذت على ظاهرها، لكانت ضغطًا على دمشق لتفكيك نفس بنى القيادة التي صارت اليوم تضبط أمرهم وتستوعبهم، والتي هي جزء من حكومة سورية. وليس في النص تمييز بين المقاتل الأجنبي والمقاتل الأجنبي الذي هو في صف الدولة وقواتها. ومن ثم فإن شرط التصديق الأول فيه يتناول الذين يعملون في القوات العسكرية وسائر أجهزة الحكومة السورية، أي إنه يتناول بالخصوص جماعة المقاتلين الأجانب الذين أدمجوا. وأما شرطه الثاني فيتناول جميع المقاتلين الأجانب الذين بقوا في سورية. وعلى ظاهر النص، فالإدماج ليس خروجًا من جملة مَن يتناولهم الشرط، بل هو أول موضع ينصرف إليه النظر.

وينبغي أن يوضح هذا البحث ويقيد، بأنه ليس حديثًا عن تنظيم «الدولة»؛ فالحكومة السورية، وقبلها «الهيئة»، ما برحت تقاتل تنظيم «الدولة» مذ أكثر من عقد، وقد بسط صاحب المقال ذلك –في عدد سابق من هذه النشرة– في سني

---

(٣) سيأتي تفصيل القول في سياسة «الإدماج والاعتقال» فيما بعد. ولتحليل معاصر يولي الإدماج عناية خاصة، انظر: «المقاتلون الأجانب في سورية: إدماج هادئ وسط مخاوف لا أساس لها» ("Foreign Fighters in Syria: Quiet Integration Amid Unfounded Concerns," Levant24, May 17, 2025). والمقالة لم تعد على الشبكة، لكن الكاتب يحتفظ بنسخة مؤرشفة منها.

حكم «الهيئة»، وفي أعقاب سقوط نظام الأسد[٤]. فمثلًا في الأسبوعين الأولين من آب ٢٠٢٦م فقط، ألقت دمشق القبض على أربع مجموعات لتنظيم «الدولة»، كان في اثنتين منها مقاتلون أجانب[٥]. ثم إن هذا المقال، وإن كان يتناول المقاتلين الأجانب بالعموم، حري بأن يذكر فيه أن الهجوم الوحيد على الأمريكان في سورية وهلك فيه أمريكان منذ سقوط نظام الأسد، نفذه سوري لا أجنبي: وهو رجل يشتبه في انتمائه إلى تنظيم «الدولة»، تسلل إلى أجهزة الأمن السورية، ثم كمن لدورية مشتركة أمريكية سورية بالقرب من تدمر في ١٣ كانون الأول ٢٠٢٥م، فقتل جنديين أمريكيين ومترجمًا أمريكيًّا[*]. ومن ثم فإن مسألة السلاح الواقع خارج سلطان الدولة، ومسألة احتكار الدولة للقوة بعامة، أمر

---

[4] Aaron Y. Zelin, "Jihadi 'Counterterrorism:' Hayat Tahrir al-Sham Versus the Islamic State," *CTC Sentinel* 16:2 (2023); Aaron Y. Zelin, "The New Syrian Government's Fight Against the Islamic State, Hezbollah, and Captagon," *CTC Sentinel* 18:3 (2025).

[5] Aaron Y. Zelin's "HTS/New Syrian Government Arrests Against The Islamic State, July 2017-Present," last updated August 18, 2026.

[*] كان المهاجم من المجندين حديثًا في قوات وزارة الداخلية، وقد أفيد بأنه وضع قبل الهجوم بأيام تحت المراقبة للاشتباه في ميوله؛ وهي واقعة تتصل اتصالًا مباشرًا فيما يؤصل له هذا المقال في شأن التحري عن المجندين والتثبت من أهليتهم. وقد ردت القيادة المركزية الأمريكية بعملية «ضربة الصقر»، وهي سلسلة من الضربات الانتقامية على تنظيم «الدولة»، بدأت في ١٩ كانون الأول ٢٠٢٥م.

انظر: Taylor Luck, "Attack on US forces in Syria tests anti-ISIS mission, warming ties," Christian Science Monitor, December 15, 2025, and "Syria arrests five suspects over shooting of US, Syrian troops in Palmyra," Reuters, December 14, 2025.

ذو شأن عظيم، يتعلق بالسوريين كما يتعلق بالأجانب الباقين ممن كانوا من قبل في «الهيئة» أو على صلة بها وقريبين منها.

يعرض هذا المقال ثلاث دعاوى واقعية وحجة واحدة على جهة المقارنة. فأما من جهة الوقائع، فيذهب إلى أن جماعة المقاتلين الأجانب في سورية، ممن كانوا في «الهيئة» أو على صلة بها وقريبين منها قبل سقوط النظام: **أولًا** قد اندمج أكثرها في بنى الدولة، بدل أن يبقى مسلحًا خارج سلطانها، **وثانيًا** أنها ليست جماعة متجانسة، بل متباينة الأجزاء في داخلها، وقد انشعبت بالفعل، ومدار الانقسام فيها قائم بين مَن انضم إلى الدولة ومَن يطلب البقاء مستقلًّا عنها؛ **وثالثًا** أنها بدأت تتحدد على نحو متزايد بأخطار منها: اغتيال المقاتلين المندمجين، وإعادة صوغ المنهج، وتدفق وافدين جدد، فضلًا عن اضطلاع غير مندمجين بأعمال مستقلة في تدبير الهجمات الخارجية من باب المغامرة والارتزاق، وهي خطوب لا يملك مسلك نزع السلاح أن يستوعبها. وأما من جهة المقارنة، فيرى أن أقرب سابقة تاريخية إلى النهج الذي سلكه قانون تفويض الدفاع الوطني هي ما جرى في البوسنة والهرسك بعد «دايتون» في شأن الأجانب المقاتلين؛ إذ تبين منها أن إخراج المقاتلين الأجانب إذا فرض من الخارج لم يستأصل الخطر، بل صدَّره إلى خارج البلاد، وأن إدماجهم وربطهم ببنى الدولة عطل أمر خطرهم في الجملة، وأن حملة لاحقة لنزع الجنسية عنهم قسرًا –جرت بضغط أمريكي– لم

تحرز مكاسب أمنية تذكر، وأورثت مظالم مستحكمة. ويختتم المقال ببيان ما قد يترتب على هذا النص من آثار في سياسة الولايات المتحدة.

جماعة المقاتلين الأجانب في سورية ما بعد الأسد

تتباين التقديرات في عدد المقاتلين الأجانب الإجمالي في سورية تباينًا كبيرًا، وتركيبهم أوضح فهمًا من معرفة مقدارها بدقة. وأكبر مكون منفرد فيها هم الإيغور المنتسبون إلى «الحزب الإسلامي التركستاني». ويرى تقدير لمجموعة الأزمات الدولية أن الأويغور نحو ثلثي المقاتلين الأجانب في سورية إذا أدخل في الحساب أهلهم والبنى الإعلامية المرتبطة بهم، وهم يعيشون في جملتهم في جماعة متماسكة لها مخيماتها ومؤسساتها[٦]. وبحسب مصدر آخر، فالكتلة الكبرى الثانية هي كتلة أبناء آسيا الوسطى، وفي مقدمتهم الأوزبك المرتبطون بـ«كتيبة التوحيد والجهاد» والتشكيلات المتصلة بها، يليهم أبناء شمال القوقاز، من الشيشان والداغستانيين، المرتبطون بجماعات من أمثال «جند الشام»، ثم جماعة ناطقة بالفرنسية تتمركز حول «فرقة الغرباء»، وأقل عددًا من الترك والعرب والغربيين[٧].

[6] "The Struggle to Pacify Syria's Foreign Legions," International Crisis Group, May 13, 2026.

[7] Abdulaziz Kilani and Alex Shams Wright, "Explainer: Foreign Fighters and Syrian Factions Fighting Alongside HTS," BBC Monitoring, December 24, 2024; Umar Farooq, "What Are Uyghurs Doing in Syria?" *Foreign Policy*, April 4, 2025; Neil Hauer, "What future for Chechen and North Caucasian fighters in Syria?" Riddle, January 31, 2025.

ولهذا التنوع شأن في التحليل؛ إذ تختلف هذه الكتل في مقدار تماسكها التنظيمي، وفي صلتها بالدولة الجديدة، وفي مدى تعرضها للضغط الخارجي. وهي –فوق ذلك– تختلف اختلافًا لا يقل أثرًا في مناهجها: «الحزب الإسلامي التركستاني» موصول بقضية قومية أويغورية، وقد ظل متوجها منذ نشأته إلى وطن يقع في غير هذه الديار. أما مجموعات آسيا الوسطى فلا تزال ألصق بالمنهج الجهادي العابر للحدود الذي نشأت منه في الجملة. وأما «فرقة الغرباء» فمأخذها مأخذ بيئة من شتات ناطق بالفرنسية، لها خصومتها مع باريس. وليست الجماعات بسواء، ولا يمكن أن تعامل معاملة واحدة، ولن تستجيب للضغط الواحد استجابة واحدة. والإيغور –لتشابك أمرهم بين بكين وأنقرة– يقدمون لدمشق مسألة دبلوماسية دقيقة، وقد عالجت الحكومة جانبًا منها من طريق القنوات المدنية، ومن ذلك قرارها في شباط ٢٠٢٥م إعفاء طلاب «تركستان» من الرسوم الجامعية[٨]. وأما أبناء آسيا الوسطى فكانوا أشد المكونات جهرًا بمواقفهم أمام الملأ، وأشدها انقسامًا في داخلها، فصدر عنهم أعلى أصوات التنديد بالحكومة على «تلغرام»، كما خرج منهم أبرز لواء أجنبي موال

[8] See Benjamin Fève, “Turning Foreign Fighters into University Students? In a bizarre move, the Syrian Council of Higher Education published …,” X, February 12, 2025, and Farooq.

للحكومة(٩)(*). وأما الجماعة الفرنسية، فعلى صغر عددها، فإن ظهورها في باب الدعاية يفوق مقدارها العددي. ويجري تحت ذلك كله أمر آخر منفصل عن هذه الجماعة، وإن كان متصلًا بها، وهو جماعة أفراد تنظيم «الدولة» من الأسَر، الذين كانوا محتجزين من قبل في الشمال الشرقي بمخيم «الهول»، إذ تتقاطع أفراد منها أحيانًا مع المقاتلين الأجانب الذين أدمجوا اليوم في الجيش السوري(١٠).

يزيد في تعقيد شأن المقاتلين الأجانب بقاء تشكيلات «تكتيكية» مستقلة واصلت إنتاج مواد التدريب والدعاية بعد بدء مساعي الإدماج بمدة طويلة. فاستمرت جماعات من أمثال «ملحمة تكتكال»، و«مهاجر تكتكال»، و«يورتوغ تكتكال» المرتبطة بالإيغور، في نشر أشرطة التدريب والصور إلى خريف ٢٠٢٥م، ثم توقفت بعد ذلك عن عملها الإعلامي المستقل(١١). وانحلال هذه الجماعات

---

(٩) في مقدار الخطاب المتداول بين أبناء آسيا الوسطى ومذاهبه، انظر:

““Explainer: What’s Driving Unrest Among Foreign Fighters in Syria?” BBC Monitoring, July 23, 2026, and Aymenn Jawad Al-Tamimi, “Internal Tensions Among Uzbek ‘Migrants’ in Syria.”

[**النازعات**: وانظر: «إرث المقاتلين الأجانب وتطوره في سورية» لدانييلي غاروفالو].

(*) لا يراد أن أبناء آسيا الوسطى أكثر عداء للدولة من غيرهم من الجماعات، ولكن المراد أن خطابهم العلني في هذه المسألة يجري مجاهرة وعلى وجهي القول في شأن الإدماج، بين مؤيد له ومعارض.

(10) Cagatay Cebe, “Azerbaijani soldiers serving in the Syrian Army visited Azerbaijani women and children at the al-Hol camp,” X, February 1, 2026.

(11) Tam Hussein, “From The Battlefield to The Marketplace,” Blood-Rep, June 29, 2026. See also Daniele Garofalo, “The jihadist Musafeer Tactical group, a group composed of Kazakhs and Tajiks, published …,” X, June 24, 2025, and Daniele Garofalo, “Yurtugh Tactical, a Uyghur jihadist tactical group, published photos …,” X, November 28, 2025.

وافق المسار العام الذي سلكته سائر جماعات المقاتلين الأجانب، إذ دخل أكثر أفرادها في بنى أمنية جديدة تابعة للدولة، أو رجعوا إلى حياة المدنيين، أو بقيت أقلية منهم على صلة بجماعات تعمل خارج سلطان الدولة. وهذا الأمر مهم في كل تقدير لمسار مجموع المقاتلين الأجانب؛ فوجود منظومة من الكيانات والأسماء التنظيمية المستقلة بعد مضي أكثر من عام على بدء عملية الإدماج، دليل صريح على أن الاستيعاب كان جزئيًّا لا شاملًا، وأن سلطان الدولة على المقاتلين الأجانب متفاوت غير مستو. وإن أرجح مواضع الخطر في المستقبل هو هذا القدر الباقي من الاستقلال، لا السلاح الذي يحمله المقاتلون الذين أدمجوا في الدولة.

استراتيجية الإدماج أو الاعتقال

امتاز نهج دمشق في أمر المقاتلين الأجانب المقيمين في أراضيها، وأمر مَن كانوا على صلة بـ«الهيئة» أو قريبين منها قبل سقوط النظام، بأنها سلكت فيهم سبيلين متلازمين مردُّهما إلى معنى واحد: الإدماج أو الاعتقال. وبدا أثر سبيل الإدماج في غضون أسابيع من سقوط النظام. ففي أواخر كانون الأول ٢٠٢٤م، رقَّى أحمد الشرع طائفة من الضباط كان في عدادهم ستة أجانب إلى مناصب عليا في وزارة الدفاع، وحمله المحللون على أنه لم يكن مكافأة بقدر ما كان ضربًا من التحوط من الانقلاب، إذ نُصّب موالون ممن لا تقوم لهم عصبيات سورية

مستقلة في مواضع حساسة من الجهاز الأمني(١٢). وكان هذا التدبير من الجدل بمكان، في الداخل [السوري] وفي عواصم الغرب، حتى جاءت الأنباء بعد ذلك بأن تعيين الأجانب في الرتب العليا قد نُقض بعضه(١٣).

ثم استحكم أمر الإدماج في السنة التالية، وصار له مسلك مؤسسي. ونقلت «رويترز» في حزيران ٢٠٢٥م بأن الولايات المتحدة أذِنت إذنًا مشروطًا بإدماج المقاتلين الأجانب السابقين في الجيش السوري، وأعلن «الحزب الإسلامي التركستاني» رسميًّا حل جمعه، وأُدخل مقاتلوه في قوام الجيش الوطني(١٤). وذكرت الأخبار المتداولة يومئذ إلى أن نحو ٣٥٠٠ مقاتل أجنبي سيدمجون في فرقة أنشئت حديثًا(*). كما ظهر محاربون أجانب قدامى في مناصب تدريبية داخل تشكيلات نظامية؛ فقد وثق باحثون في المصادر المفتوحة في أيار ٢٠٢٥م مواطنًا تركيًّا يعمل

---

(12) Loveluck and Zakaria.

(13) Ibid.

(14) Timour Azhari and Suleiman Al-Khalidi, "US gives nod to Syria to bring foreign jihadist ex-rebels into army," Reuters, June 2, 2025.

(*) المقصود بهذا العدد هو الفرقة الرابعة والثمانون التي أنشئت حديثًا، ووصفها محللون سوريون وغربيون بأنها أول أداة لاستيعاب الأجانب، ويتوقع أن يزداد عدها. انظر:
"Will foreign fighters test the stability of post-Assad Syria?" New Arab, October 29, 2025, and "The Struggle to Pacify Syria's Foreign Legions," International Crisis Group
ومجموعة الأزمات الدولية تقدر أن نحو خمسة آلاف مقاتل أجنبي ظلوا يحملون السلاح في سورية حتى أيار ٢٠٢٦م.

مدربًّا للقوات الخاصة في الفرقة الخمسين(١٥). وكان الاتفاق الكامن وراء هذا الإدماج واضحًا في أصوله: يعرض على المقاتلين الأجانب موضع داخل الدولة، مقابل قبولهم تراتبية قيادة سورية متمركزة في دمشق، وتخليهم عن انتماءاتهم التنظيمية المستقلة.

وسار سبيل الاعتقال موازيًا لذلك، ومن منطق الانتقاء فيه أنه يكشف الغرض الكامن وراء هذه الاستراتيجية: في كانون الثاني ٢٠٢٥م سارعت الحكومة السورية إلى سجن مسلح مصري هدد رئيس مصر عبد الفتاح السيسي، وفي ذلك إشارة إلى أن سورية ما بعد الأسد لن تكون منبرًا لزعزعة استقرار الدول المجاورة(١٦). وفي آب ٢٠٢٥م، اعتقلت الحكومة أبا دجانة المدرب العسكري الأوزبكي والمعروف إعلاميًّا، وقيل إن سبب الاعتقال زيارة قام بها جهاديون أوزبك إلى الممر الجنوبي الحساس الممتد حول درعا والقنيطرة والسويداء. وأعقب اعتقاله سخطًا شديدًا في قنوات الجهاديين من أبناء آسيا الوسطى(١٧). وفي كانون الأول ٢٠٢٥م، اعتقلت قوات الأمن السورية في الباب، بمحافظة حلب،

---

(15) See Cagatay Cebe, "One of the special forces trainers of the 50th Division of the Syrian Armed Forces is a Turkish citizen …," X, May 3, 2025.

(16) Aaron Y. Zelin, "The New Syrian Government Draws A Line In The Sand About Foreign Fighter Freelancing," Jihadology+, January 19, 2025.

(17) "Briefing: Hardliners react to 'arrest' of Central Asian militant in Syria," BBC Monitoring, August 20, 2025; Aymenn Jawad Al-Tamimi, "The 'Muhajirin' in the New Syria: The Case of 'Abu Dujana al-Turkistani,'" Aymenn's Monstrous Publications, October 10, 2025; Wassim Nasr, "#Syrie il n'est pas clair si une causalité existe, mais …," X, August 18, 2025.

الإعلامي الإسلامي الأمريكي بلال عبد الكريم، الذي دعا علنًا إلى تجنيس المهاجرين[١٨]. لكن تصوير أنصار عبد الكريم له على أنه «صحفي» عوقب لمناصرته التجنيس، وهو ما تكرر في كثير من النقل الإعلامي لاعتقاله، لا يستوفي حقيقة الأمر؛ إذ السبب المباشر لاحتجازه كان مقابلته هاني السباعي -وهو من منظري المنهج المناصر لتنظيم «القاعدة»- وقدم له منبرًا إعلاميًّا، مع ما اقترن بذلك من اتهامه بأنه شرعن تكفير الحكومة الجديدة. وعلى هذا يتغير توصيف القضية، فتصير فعلًا من الدولة في مواجهة عمل إعلامي مضمونه منهج جهادي، لا مجرد قمع لرجل مناصر لقضية المهاجرين. وبعد نحو ثمانية أشهر من اعتقاله - في آب ٢٠٢٦م- لا يزال بلال عبد الكريم، بحسب ما نقل، محتجزًا من غير تهمة رسمية في سجن أمني بمدينة حلب، وذكرت زوجته -في مقابلة نشرت في ذلك الشهر- أن الإفراج عنه مشروط بتوقيعه اتفاقًا يقيد عمله الإعلامي تقييدًا شديدًا[١٩]. وهذه القضية مثال صريح على أفعال الاحتجاز الغامضة التي تزيد عند بعض المهاجرين «المستقلين» ريبة من الدولة[٢٠].

---

[18] "Syria detains prominent American Islamist journalist, sources say," Reuters, December 23, 2025; "Briefing: Islamists denounce Syrian authorities for arrest of US media activist," BBC Monitoring, December 23, 2025; Aymenn Jawad Al-Tamimi, "The Arrest of Bilal Abdul Kareem in Syria," Aymenn's Monstrous Publications, December 23, 2025.

[19] Aymenn Jawad Al-Tamimi, "An Interview with a Wife of Bilal Abdul Kareem," Aymenn's Monstrous Publications, August 10, 2026.

[20] Timour Azhari, "Foreign Islamists Petition Syrian State for Citizenship," Reuters, August 15, 2025.

والجامع بين هذه القضايا ليس كون أصحابها أجانب، بل في استقلالهم عن سلطان الدولة؛ فقد سلحت الدولة وأدمجت من قبل سلطانها، في حين اعتقلت مَن استمسك بأغراض مستقلة، أو هدد دولًا أخرى، أو غدا عبئًا إعلاميًّا عليها. فكانت دمشق -على التحقيق- تَفرز مقاتليها الأجانب وتميز بينهم، ولا تخرجهم من البلاد. ومسألة التجنيس قائمة في صميم هذا الفرز. ففي آب ٢٠٢٥، نقلت رويترز بأن مقاتلين أجانب قد رفعوا إلى الحكومة الجديدة طلبًا لمنحهم الجنسية، خشية أن يسجنوا أو يقتلوا إذا أعيدوا إلى بلدانهم الأصلية؛ وهو التماس أظهر -من وجه- شدة عوزهم إلى الدولة السورية واعتمادهم عليها، وأبان -من وجه- عن انعدام سبيل صالح للعودة بالنسبة إلى طائفة واسعة من هؤلاء[٢١]. وغلب على تعامل الحكومة مع هذا الالتماس التردد؛ فمنحت بعضهم موضعًا في كيان الدولة، واعتقلت مَن برز من الداعين إلى تعميم هذا المطلب.

وخرج التوتر الكامن بين الاستيعاب والريبة إلى العلن غير مرة: في آب ٢٠٢٥م، جمعت قنوات من آسيا الوسطى على تلغرام أموالًا لأسر مقاتلي تنظيم «الدولة» المعتقلين، في الوقت الذي عقدت فيه الحكومة المنتدى الاقتصادي السوري الأوزبكي في حلب، بعد أيام قليلة من بلوغ التوتر بشأن المقاتلين

(21) Ibid.

الأجانب ذروته[22]. وكان ذلك مثالًا على مسعى دمشق إلى توثيق الصلات بين الدولتين مع طشقند، مع استمرارها في الوقت نفسه في ضبط الأوزبك على الأرض[23]. وخلاصة الأمر أن استراتيجية السبيلين ليست حالًا مستقرة من التوازن، بل هي موازنة متصلة لا تنقطع؛ وهذا التوازن هو ما يرجح أن يزعزعه تفويض مفروض من الخارج بنزع السلاح.

من المعترك إلى السوق

وبحلول منتصف عام ٢٠٢٦م، ظهر مسلك ثالث من مسالك الإدماج، وهو انتقال المقاتلين السابقين إلى حياة المدنيين. فقد وثق محللون وباحثون في المصادر المفتوحة مسلكًا أسموه «من المعترك إلى السوق»، إذ أخذ المهاجرون السابقون يفتتحون المطاعم والأعمال، ويلتحقون بالتعليم العالي في أنحاء الشمال الغربي[24]. وأظهر الأمثلة على ذلك حال أبي دجانة، الذي أفرج عنه في نيسان

---

(22) Briefing: Uzbek Telegram channels raise funds for detained IS 'families,'" BBC Monitoring, August 22, 2025; "Syrian-Uzbek Economic Forum Amid Tensions With Uzbek Fighters," Syria Report, May 26, 2026.

(23) Ibid.

(24) Hussein, "From The Battlefield to The Marketplace." See also Abu Ahmad, "With the war in Syria over many Foreign fighters have pursued other lives …," X, July 22, 2026.

٢٠٢٦م بعد نحو ثمانية أشهر من الاحتجاز، ثم كان، بحلول منتصف العام، يدير مطعمًا في الفوعة بريف إدلب(٢٥).

وهذا التحول إلى حياة المدنيين لا ينبغي أن يحمل على أنه اندماج منزوع السياسة؛ ففي تموز ٢٠٢٦م، لاحظ باحثون في المصادر المفتوحة أن مطعم أبي دجانة كان يعرض في موضع بارز صورة لحركة «البسماتشي»، وهي حركة تمرد تركية، غالب رجالها من أبناء آسيا الوسطى، قاتلت على منع ترسيخ الحكم السوفييتي في المدة الممتدة –على وجه التقريب– من سنة ١٩١٦ إلى أوائل ثلاثينات القرن العشرين(٢٦). والصورة تذكر بأن العيش في كنف الدولة بعد الإدماج، وبقاء الذاكرة الفكرية والتاريخية، قد يجتمعان في الرجل الواحد. والحاصل الأعم من جهة النظر أن المهاجرين لا ينتهون إلى حال واحدة، سواء كانت حال مدنيين منزوعي السلاح أو حال أخطار مسلحة، بل يتفرقون بين قطع الجيش، والأعمال التجارية، والجامعات، والجيوب المستقلة، حاملين معهم هوياتهم وشبكاتهم. ومن ثم فإن مقياسًا لا يحصي إلا الأسلحة عاجز –بنيويًّا– عن إدراك

---

(25) See Qalaat Al Mudiq, "#Syria: Abu Dujana, a former Uzbek military trainer who later moved into media work, has been released …," X, April 8, 2026, and Qalaat Al Mudiq, "#Syria: Abu Dujana, former Uzbek military trainer who fought against pro-Assad forces, has now his own restaurant …," X, June 27, 2026.

(26) See Cagatay Cebe, "There is an interesting detail at the restaurant opened by Abu Dujanah al-Turkistani in the town of al-Fu'ah in Syria …," X, July 1, 2026.

هذا الاستيعاب المتفاوت، والسياسة التي تبنى على مثل هذا المقياس يرجح أن يكون أثرها إفساد هذا المسلك وتعطيله.

الانتقال إلى حياة المدنيين لا يخرج الأجانب من سلطان الدولة، ولكن يغير محل بسط الدولة لسلطانها عليهم؛ إذ حددت دمشق محاذير في المجال الأمني، ظهر ذلك في اعتقال المقاتلين المستقلين، وفي ما نشب بينها وبين الفصائل الفرنسية والأوزبكية المستقلة من احتكاك. وحددتها كذلك مدنيًّا ودينيًّا. ففي آب ٢٠٢٦م، نقل بأن وزارة الأوقاف حالت دون إقامة تجمع لتوزيع النقاب نظمها إسلامي مصري يعرف بالذهبي، وتسامحت الوزارة من قبل مع حملاته في «الدعوة» الدينية. وجاء هذا الرفض في سياق تشديد أكبر على النشاط العام المحافظ، شمل رجعًا متشددًا من أنصار التيار المحافظ على ظهور مؤثر لبناني في نفس المركز التجاري في دمشق[٢٧]. وتدل هذه الواقعة على أن انتقال الأجنبي إلى عمل يبدو مدنيًّا في ظاهره (تجارة أو تعليم أو دعوة)، لا يجعله بمنأى عن سلطان الدولة. وإنما ينتقل المنع من مجال إلى مجال؛ فالإدماج في سورية الجديدة مشروط في السوق والمسجد، كما هو مشروط في الثكنة، وأما المهاجرون، فالدولة هي التي تضع شروط هذا الإدماج وحدوده.

---

[27] "Briefing: Niqab Campaign Organiser Protests Alleged Ban by Syrian Ministry," BBC Monitoring, August 18, 2026.

فيلق متشعب: انقسام أبناء آسيا الوسطى

لو كانت جماعة المقاتلين الأجانب كتلة واحدة لا اختلاف فيها، لتعذر تفسير التوترات الداخلية التي شهدها عام ٢٠٢٦م. والواقع أن أعظم ما استجد في ذلك العام، من جهة جماعة المقاتلين الأجانب في سورية، كان ظهور شقاق مكشوف داخل إحدى أكبر الكتل وأشدها اضطرابًا. ولم ينشأ هذا الاحتكاك فجأة؛ فقد أبانت القنوات الجهادية لشباب آسيا الوسطى –منذ آب ٢٠٢٥م على الأقل– عن سخط متزايد على حكومة أحمد الشرع، وتشكوا من أن «المهاجرين والمجاهدين» يسجنون، في حين تستمال جماعات أخرى (من علويين ودروز)(٢٨). وتصاعدت النزاعات بين المهاجرين الأوزبك المستقلين والحكومة حتى انتهت إلى حملة أمنية في أيار ٢٠٢٦م على المقاتلين الأوزبك في بلدات ريف إدلب، كفريا والفوعة وكفر جالس، وأعقبها اعتقالات واحتجاجات، ونقل حدوث اشتباكات(٢٩). وبحلول أوائل حزيران ٢٠٢٦م، كانت جماعات أوزبكية تتهم الحكومة علنًا بالضغط والتشهير والتهميش، بينما كانت قناة أوزبكية تبادر

---

(28) See Daniele Garofalo, “In the Central Asian jihadist channels still operating and active in #Syria, there is growing discontent …,” X, August 19, 2025.

(29) “Briefing: Syria security campaign targets foreign fighters in Idlib,” BBC Monitoring, May 6, 2026. See also X posts by Hamid Al-Qawsi, whose account has since been taken offline; however, the author retains copies in his archives.

-في نفس الوقت- إلى التواصل مع «الإخوة» السوريين، سعيًا إلى احتواء الشقاق ومنع اتساعه(٣٠).

وبعد شهرين من حملة أيار، انكشف هذا الشقاق في بيانين علنيين متعارضين: في ١٠ تموز ٢٠٢٦م، أصدرت جماعة موالية للحكومة -هي لواء أبي عبيدة بن الجراح- المؤلف من أوزبك كانوا من قبل في «كتيبة التوحيد والجهاد»، ثم أدمجوا في وزارة الدفاع، بيانًا تدافع فيه عن إدماجها في الجيش. وفي اليوم التالي، أصدرت قناة مستقلة تسمي نفسها «مهاجري أوزبك»، وأيدتها «فرقة الغرباء» الفرنسية، بيانًا مضادًّا أنكرت فيه على اعتقالات الحكومة وإجراءاتها القضائية، ورفضت ما وصفته بالظلم(٣١). وكما لاحظ المحلل أيمن التميمي، فإن حد الانقسام الحاسم بين الأوزبك اليوم لا يجري بين الأجانب والدولة، بل بين المهاجرين الذين اصطفوا مع الحكومة واستوعبتهم في بنيتها، والمهاجرين المستقلين الذين يرفضونها(٣٢). وفي الفريق الثاني: «فرقة الغرباء»، وغالبها من الفرنسيين، والقناة الأوزبكية المستقلة، وهما أعلى أصوات المعترضين جهرًا(٣٣).

---

(30) Uzbek Muhajirin, "Oh People of al-Sham," June 3, 2026, available via Jihadology; "Briefing: Tensions Rise Between Syrian Government, Uzbek Fighters," BBC Monitoring, June 7, 2026.

(31) Aymenn Jawad Al-Tamimi, "Internal Tensions Among Uzbek 'Migrants' in Syria," Aymenn's Monstrous Publications, July 12, 2026.

(32) Ibid.

(33) "Explainer: What's Driving Unrest Among Foreign Fighters in Syria?" BBC Monitoring, July 23, 2026.

وأثر ذلك في السياسة ظاهر لا خفاء فيه، فـ«المقاتلون الأجانب والجهاديين»، على ما جاء في صياغة نص قانون تفويض الدفاع الوطني، ليسوا جملة واحدة تقع عليها يد السياسة، بل هم –على الأقل– جماعتان دخلتا الآن في صراع مكشوف إحداهما مع الأخرى. فطائفة من الأوزبك تتولى رتبًا في وزارة الدفاع، وطائفة أخرى تندد بالوزارة في قنوات متحالفة مع «فرقة الغرباء» التي يغلب عليها الفرنسيون وأعلنت تأييدها للبيان الأوزبكي المستقل. ومن ثم فإن المطالبة بنزع السلاح بالعموم، إذا طبقت على ظاهرها، ستتناول الفريقين معًا، وتدفع دمشق إلى حل اللواء الموالي المندمج في الدولة لكي تبلغ المستقلين، مع أن التشكيلات المندمجة هي التي تمنح الدولة وسيلة التأثير في الباقين وبسط سلطانها عليهم. وفوق ذلك، فإن رواية المظلمة التي يتناقلها المستقلون، بما فيها الاعتقالات الاعتباطية، والمحاكم الغامضة، وشعورهم بأن حكومة بذلوا دماءهم من أجلها قد خانتهم، هي الثغرة التي يستطيع تنظيم «الدولة» أن ينفذ منها لاستمالة هؤلاء وتجنيدهم. وسياسة تنشئ من أسباب هذه المظلمة مزيدًا تعين الخصم، أو تكاد تتولى عنه نشر دعوته بين الناس.

العنف الواقع على المقاتلين الذين دخلوا في سلطان الدولة

أعظم ما استجد في سنة ٢٠٢٦م، وأشده قلبًا للتصور الذي أقام عليه نص قانون تفويض الدفاع الوطني تقديره للخطر، ظهور حملة من الاغتيال قصدت

المقاتلين الأجانب الذين دخلوا في سلطان الدولة، وكانوا من قبل على صلة «بالهيئة». وأول أمارات ذلك في حزيران ٢٠٢٥م، إذ قتل في عزمارين –من قرى غرب إدلب– قائد عراقي كان فيما مضى من «الهيئة»[٣٤]. ثم تبين بعد سنة. في ٦ حزيران ٢٠٢٦م، اغتال مسلحون مجهولون مصطفى الروسي، وهو قائد شيشاني الأصل من «العصائب الحمراء»، والتحق حديثًا بوزارة الدفاع السورية[٣٥]. ثم لم تمض اثنتان وعشرون ليلة حتى قتل –في ٢٨ حزيران ٢٠٢٦م– رجل آخر من المقاتلين الأجانب، على الصفة نفسها، وهو أوزبكي كان من «العصائب الحمراء»، وذلك في إدلب[٣٦]. فاجتماع الرجلين في هذه الصفة، وتقارب الواقعتين في نحو ثلاثة أسابيع، مما يقوي الظن بأن الأمر على نسق مقصود، لا حادثة اتفقت عرضًا.

وعظم شأن هذه الوقائع في تدبير الأمر لا يكاد يستقصى. فقد جرى المعلقون من الإسلاميين في ذكر مقتل الرجلين والقول فيه؛ فمنهم مَن ترحم على الروسي،

---

(34) See Qalaat Al Mudiq, "#Syria: a member of the Security forces was shot dead last night in the city of #Aleppo …," X, May 14, 2025.

(35) See Al-Qawsi for Studies, "#Syria | Unknown gunmen assassinated the foreign fighter of Chechen origin 'Mustafa al-Russi,' one of the leaders of the 'Red Bands' …," X, June 6, 2026 (account since suspended; post archived by the author) and Qalaat Al Mudiq, "#Syria: a foreign fighter, former member of #HTS Red Bands, was shot dead last night …," X, June 6, 2026.

(36) See Qalaat Al Mudiq, "#Syria: another assassination targeted a former foreign fighter in #Idlib province …," X, June 28, 2026.

ومنهم مَن حمل قتله على متشددين يزعم أنهم من أهل الأجهزة الأمنية(٣٧). ويجوز أن يكون تنظيم «الدولة» وراء ذلك، ويميل صاحب هذا المقال إلى ترجيح هذا؛ إذ يحتمل أن يكون التنظيم قد اتخذ من هذا القتل سبيلًا إلى إفساد أمر الإدماج، وتنفير الأجانب من الدولة، والنفوذ من هذا الخلل إلى غرضه. فإذا عجزت دمشق عن الذب عن الأجانب الذين سلّكتهم في جندها وأجهزتها، وجد تنظيم «الدولة» لنفسه حديثًا مهيأ عن خذلان الدولة لهم، يستميل به مَن يريد أن يستقطبه بعد ذلك. ومن جهة النظر في أمر مكافحة الإرهاب، فإن هذه الاغتيالات نوع من الإخراج القسري، وإن لم يكن الإخراج بمرسوم أو أمر من الدولة؛ إذ ينتزع أولئك الرجال من حمى الدولة بالعنف بدل أن يخرجوا منها بالقرار. وما سنبينه من الشواهد التاريخية –في ما يأتي– يدل على أن هذا الإخراج هو أشد العواقب خطرًا. ويجدر –في هذا الموضع– التنبيه إلى أثر عكسي في الحوافز، لم يكن –في ما يظن– مقصودًا في أصل الأمر، ولكنه قد ينشأ عن نزع سلاح المقاتلين الأجانب الذي يدعو إليه قانون تفويض الدفاع الوطني؛ فإن إضعاف التشكيلات المندمجة في الدولة يفضي إلى إضعاف قدرة الدولة على حمايتهم، في الوقت الذي تختبر فيه حملة الاغتيال هذه القدرة، فيكون من شأن ذلك تعجيل مسلك الإخراج الذي يحذر منه النظر في عواقب التاريخ.

---

(37) "Briefing: Islamists Speculate on Death of Chechen Foreign Fighter in Syria," BBC Monitoring, June 8, 2026.

إعادة صوغ المظلمة

وثمة تطور آخر يزيد الأمر تعقيدًا، ويحول دون التسليم بأن المهاجرين المستقلين سيخمد أمرهم من تلقاء نفسه إذا أعمل فيهم الضغط؛ ذلك أن سبل الإدماج ونيل الاعتراف الغربي قد ضاقت، ومع ذلك أظهرت أكبر الفصائل المستقلة قدرة على إعادة صوغ مظلمتها في صورة قضية قومية دفاعية. ففي أواخر تموز ٢٠٢٦م، حولت «فرقة الغرباء» –على نحو مفاجئ– خطابها من المطالبة بإطلاق سراح السجناء الأجانب المعتقلين إلى دعوة السوريين إلى التصدي للضربات العسكرية الإسرائيلية. وفي ٢٧ تموز نشرت الجماعة على قناتها «الفرنسيين» على «تلغرام»، شريطًا تدعو فيه السوريين إلى مقاومة ما وصفته بالعدوان الإسرائيلي، وتعيب على حكومة أحمد الشرع وعلى عامة المسلمين السوريين معًا «سكوتهم»[٣٨]. ولهذا التحول دلالته في النظر؛ إذ جاء في وقت يقال فيه إن دمشق تسعى إلى تفاهم أمني مع إسرائيل، وفيه أيضًا ما يدل على سرعة انتقال مظلمة المقاتل الأجنبي إلى راية تجمع عليها الكلمة: الدفاع عن مسلمي سورية في وجه عدو خارجي لا يسهل على الدولة قمع مَن يرفعه، وذلك في الوقت نفسه الذي تسترضي فيه الحكومة واشنطن وتفاوض إسرائيل[٣٩]. ويرجح أن

---

[38] "French Fighter Group Urges Syrian Muslims to Counter Israeli Military Attacks," BBC Monitoring, July 28, 2026.

[39] Firqat al-Ghuraba, "Political Prisoners," available via Jihadology, July 8, 2026.

يفضي نزع السلاح قسرًا إلى التعجيل بهذا التحول في المنهجي، فيجعل للمستقلين سببًا يستنهضون به الناس في الوقت الذي يكونون فيه أشد نفرة من الدولة وأبعد عنها.

وتدل هذه القدرة على إعادة اختراع الخطاب على خطر أدق وأبقى من مجرد التحشيد في الداخل، وهو إمكان أن ينفرد أفراد من البيئة غير المندمجة بتدبير أعمال في الخارج من تلقاء أنفسهم. ولذلك سابقة في الأرض التي كانت «للهيئة». ففي تشرين الأول ٢٠٢٠م، قطع رأس المدرس الفرنسي صمويل باتي (Samuel Paty) في كونفلان سانت أونورين، بعد أن عرض رسومًا كاريكاتورية للنبي محمد [ﷺ] في درس عن حرية التعبير(*). وكان آخر مَن اتصل به منفذ الجريمة، عبد الله أبويدوفيتش أنزوروف، وهو مهاجر شيشاني يبلغ من العمر ثمانية عشر عامًا، رجلًا يدعى فاروقًا الشامي، وهو طاجيكي من «الهيئة» مقيم في إدلب. ويعتقد المحققون الفرنسيون أنه ربما أثر في أنزوروف وحمله على الهجوم[٤٠]. ويستبعد أن يكون «للهيئة» –بتنظيمها– يد في هذا الهجوم[٤١]، وذلك هو عين

(*) قبل أن يعرض عليهم الرسوم، أذِن باتي لكل طالب مسلم بالانصراف مسبقًا إن شاء.

Kim Willsher, "Teacher Decapitated in Paris Named as Samuel Paty, 47," *Guardian*, October 17, 2020.

(40) Jean-Michel Décugis and Jérémie Pham-Lê, "'[I Beheaded the Teacher': The Last Contact of the Killer of Samuel Paty Identified in Syria]," *Parisien*, March 8, 2021.

(41) For more on this topic, see Aaron Y. Zelin, "The Age of Political Jihadism: A Study of Hayat Tahrir al-Sham," Washington Institute for Near East Policy, May 2022.

المقصود هنا: فالخطر كان من فعل المبادرة الفردية؛ إذ حث رجل من داخل أرضها متعاطفًا في الخارج على ارتكاب العنف، ولم يكن هجومًا أمرت به قيادتها. وهذا هو المسلك الذي ينبغي أن يكون أشد ما يقلق واشنطن، وهو مسلك ينطبق على المقاتلين المستقلين غير المندمجين، لا على الألوية التي استوعبتها وزارة الدفاع. وأي تفويض بنزع السلاح يفضي إلى تفكيك التشكيلات المندمجة قد يخرج رجالًا من جماعات تكون حركاتهم وصلاتهم ظاهرة للدولة معلومة لديها، ويدفع بهم إلى ذلك الفضاء المستقل الذي لا رقابة عليه ولا حساب، وهو الفضاء الذي تزدهر فيه مثل هذه التحريضات المنفردة، في حين يبقى أصحاب هذه المبادرات أنفسهم بمنأى عن أثر ذلك النزع.

الوافدون الجدد

إن شأن المقاتلين الأجانب في سورية لا يقتصر على مَن خلفتهم المرحلة السابقة، بل يشمل الوافدين الجدد كذلك. نقلت وسائل الإعلام الأسترالية في أواخر تموز ٢٠٢٦م قضية باتريك ستيفنسون، وقد أسلم، ويبلغ من العمر عشرين عامًا، انتحل الجهادية في أستراليا ثم سافر إلى سورية في أواخر ٢٠٢٥م (أي بعد سقوط النظام بعام كامل). ثم اعتقل في إدلب، واتهم بالقتل العمد مع سبق الإصرار لأسترالي آخر هو عبد الله غلين برغس، الذي انتقل إلى سورية مع أسرته في ٢٠٢٥م، بعد أن قضى أشهرًا متنقلًا في أفغانستان، ثم قتل بالرصاص في

بلدة دركوش في ٣١ كانون الأول من ذلك العام[٤٢]. وقيل إن الحكومة السورية باشرت التحقيق في القضية، ثم عدلت عن نسبة صلة لها بتنظيم «الدولة»، في حين دل توجيه تهمة تستوجب الإعدام على عزم دمشق أن تأخذ في مثل هذه القضايا بأشد وجوه الضبط[٤٣].

وليس هذا الأمر فريدًا، وإن كان مجموع الوافدين لا يزال قليلًا، ولم يضبط مقداره ضبطًا حسنًا، فلا ينبغي أن يزاد في شأنه. فقد أحصت سلطات مكافحة الإرهاب الفرنسية سبعة مواطنين فرنسيين على الأقل بلغوا سورية أو حاولوا بلوغها في الأشهر الخمسة التي أعقبت سقوط النظام، وكان في عدادهم مهندس سابق في الجيش الفرنسي قبض عليه وهو في طريقه للالتحاق بـ«فرقة الغرباء»؛ وصرح الفرنسيون تصريحًا لا لبس فيه بأن ذلك لم يكن إلا جريانًا يسيرًا من الوافدين، لا عودة إلى موجة الرحيل الجماعي التي وقعت في ٢٠١٣-٢٠١٥م[٤٤]. وأما أعظم حركة فقد جرت داخل البلاد. فبعد أن تسلمت الحكومة السورية السيطرة على مخيم «الهول» من «قسد» في كانون الثاني ٢٠٢٦م، نُقلت أخبار بأن كثيرًا من الأجانب، وكان عدد مَن كانوا فيه ممن لهم صلات

---

(42) Sean Rubinsztein-Dunlop, Meghna Bali, and Cherine Yazbeck, "Gold Coast man faces possible death penalty in Syria over alleged murder of fellow Australian," ABC News (Australia), July 29, 2026.

(43) Ibid.

(44) Jean Chichizola, "Terrorisme: un ancien militaire français devenu djihadiste interpellé alors qu'il voulait rejoindre la Syrie," *Figaro*, May 9, 2025.

بتنظيم «الدولة» نحو ٦,٠٠٠، انتقلوا إلى إدلب وحلب. وهذه إعادة توزيع لأفراد أجانب في الشمال الغربي لا يسجلها أي إحصاء لنزع السلاح، مع أنها أمسّ بصورة التهديد وأدل عليها من الرشاشات التي يحملها لواء مندمج في الدولة(٤٥)(*).

ومهما تكن الوقائع التفصيلية لهذه القضية، فدلالتها تتبين فيما تكشف عنه من حال البيئة بعمومها. فسورية ما بعد الأسد، بما اتسع فيها من أبواب الدخول وما خف من ضبط الحدود، اجتذبت وافدين أجانب جددًا، فيهم غربيون تشددوا حديثًا، إلى بيئة ميسرة الحركة، والدولة الناشئة فيها أعجز من أن تستوفي فحص الداخلين وتمحيصهم(٤٦). وهذا يعيد تصوير المسألة السياسية على وجه

---

[45] Ibid.

(*) تتعلق القضية بضابط هندسة سابق في الجيش الفرنسي، اتهم في ٢٩ نيسان ٢٠٢٥م بمحاولة السفر مع زوجته للانضمام إلى «فرقة الغرباء» التابعة لعمر ديابي، التي وصفتها لو فيغارو بأنها تضم نحو خمسين فرنسيًّا معروفين للسلطات وتخضع لتحر ومراقبة حثيثين، وأنه ليس ثمة حالات مغادرة جماعية. وفي شأن الخروج من مخيم الهول، انظر:

"Exodus of ISIL-linked detainees from Syria camp sparks security concerns," Al-Jazeera, February 17, 2026, and "Syria: Security Situation," EUAA, July 2026, section 2.2.3.

ولا يوجد في المصادر المفتوحة حاليًّا بيانات إجمالية موثوقة عن الوافدين بعد كانون الأول ٢٠٢٤م؛ ولذلك ينبغي أن تفهم الأرقام الواردة هنا على أنها حدود دنيا مستخلصة من قضايا الملاحقة القضائية وتقارير المخيمات، لا تقديرات لمجموع الوافدين.

(٤٦) في شأن انفتاح الحدود السورية بعد سقوط الأسد، وما يحد من قدرة الدولة الجديدة على التحري عن الداخلين إليها، انظر:

لا يتوقعه القسم المعني من قانون تفويض الدفاع الوطني؛ فالنص لا يفرق بين أناس قديمو العهد وأناس دخلوا حديثًا، بل يتحدث عن المقاتلين الأجانب الذين ما زالوا في سورية، ويجعل معيار العمل فيه واقعًا على مجموع موجود في البلاد. ومن ثم فحمله على أنه حكم خاص بالمجموع القديم هو استنباط من أثره العملي، لا تمييزًا وضعه واضعوه في النص.

ومع ذلك، فالخطر لم يعد مقصورًا على جماعة يمكن نزع سلاحها، بل يشمل –بتزايد– وافدين جددًا يحتاج أمرهم إلى الفحص والتمحيص. والمقياس الذي لا يجاوز النظر في أسلحة المقاتلين الموجودين لا يتناول سؤال مَن يدخل البلاد الآن، ولا لأي غرض يدخلها؛ ولعل هذا –على طول المدى– هو رأس الهموم في باب مكافحة الإرهاب.

صفقة الاعتراف

تجري هذه التحولات على خلفية إعادة اندماج سورية، على نطاق أوسع، في السياسة الدولية، وقد غدا ملف المقاتلين الأجانب فيها ضربًا من ضروب المقايضة. ففي أوائل تموز ٢٠٢٦م، صار إيمانويل ماكرون أول رئيس دولة غربي

"The Struggle to Pacify Syria's Foreign Legions," International Crisis Group, May 13, 2026, and Rubinsztein-Dunlop, Bali, and Yazbeck, "Gold Coast man faces possible death penalty in Syria over alleged murder of fellow Australian,"

وفيه أن القضية أثارت سؤالًا عن إمكان أن تعود سورية مقصدًا للأستراليين الذين انتحلوا مناهج متطرفة.

يزور دمشق في سورية ما بعد الأسد. وقبيل الزيارة، عادت مسألة الجهاديين الفرنسيين إلى الواجهة بقوة، وأفادت التقارير بأن هذه القضية –إلى جانب التعاون في مكافحة الإرهاب ومخزونات سورية الكيميائية غير المعلنة– كان من جملة المسائل المدرجة على جدول الأعمال بين البلدين(٤٧). وقد تلقى الجهاديون الفرنسيون في سورية الزيارة بقلق ظاهر على «تلغرام»، إذ ذكرت إحدى القنوات أن كل اتصال جرى –على مدى ست سنوات– بين الفرنسيين ودمشق كان يترتب عليه من العواقب ما يمسهم(٤٨). وبنفس وقت الزيارة، أصدرت «فرقة الغرباء» شريطًا بدأته بالعربية ثم أعقبته بالفرنسية والإنكليزية والأوزبكية، جددت فيه المطالبة بإطلاق سراح السجناء الأجانب المعتقلين؛ وكان هذا الترتيب للغات دالًّا على أن المخاطبين به في المقام الأول هم السوريون(٤٩).

وأظهرت زيارة ماكرون على نحو جلي لب المقايضة التي أخذت تنظم مسألة المقاتلين الأجانب: سعي الحكومة الانتقالية إلى نيل الاعتراف الغربي واسترداد مكانتها، في مقابل الضغط الخارجي عليها لحسم أمر ما بقي من المقاتلين الأجانب. وفي هذا السياق يفهم نص قانون تفويض الدفاع الوطني، وفيه تقرأ شروط واشنطن مع شروط الحكومات الأخرى التي لها أيضًا مطالب عند دمشق،

(47) "French Jihadists File Resurfaces Before Macron Visit," Enab Baladi, July 6, 2026.

(48) See Hussam Hamoud, "On Telegram, French jihadists in Syria are reacting with alarm. One channel writes …," X, July 6, 2026.

(49) Firqat al-Ghuraba, "Political Prisoners."

وتوزن بها. وأي مطلب تعجز سورية عن الوفاء به إلا إذا نقضت بنيانها الأمني من أساسه لا يحملها على الامتثال بقدر ما يدفعها إلى أن تجعل التنازل لغير واشنطن. وتدخل في صفقة الاعتراف –فوق ذلك– جهة أوروبية؛ فلفرنسا مصالح ونفوذ لا يستعملهما مطلب أمريكي محض بنزع السلاح: من الاتفاقات التجارية واتفاقات البنية التحتية التي تقدمت في محيط زيارة ماكرون، إلى ثقلها في المباحثات الأوروبية بشأن إعادة الإعمار ورفع العقوبات، إلى تعاونها مع دمشق في مسألة الأسلحة الكيميائية، فضلًا عن اهتمام الادعاء العام الفرنسي القائم بالمواطنين الفرنسيين المحتجزين في سورية، وهو ما يجعل لباريس مصلحة عملية في تسوية تفاوضية لأمرهم، لا مجرد تفضيل نظري لأحد أوجه الحل. وليس في شيء من ذلك أن واشنطن لا تملك من أسباب الضغط ما تملك؛ فلا يزال عندها صلاحيات فرض العقوبات، وشراكة مكافحة تنظيم «الدولة»، والمساعدة الأمنية، فضلًا عن الاعتراف السياسي الذي تطلبه دمشق. ومدار القول هنا على الجهة التي ينبغي أن يوجه إليها هذا النفوذ، لا على وجوده من عدمه.

كما تؤثر صفة الاعتراف في حوافز المقاتلين، ولذلك لم يكن توقيت تحركات «فرقة الغرباء» من قبيل المصادفة. فقد ضبطت الجماعة خطابها على وقت الزيارة، وانتهزت لحظة بلغ فيها الاهتمام الدولي بها غايته، فضغطت بمطالبها، فلما لم تقض لها، عدلت إلى قضية –هي مقاومة إسرائيل– حسبت أن من شأنها إحراج حكومة تطلب رضا الغرب وقبوله. وهذا صنيع أناس أدركوا أنهم قد غدوا أوراقًا

في المساومة، وأخذوا يناورون لرفع الثمن الذي يمكن أن ينال بهم. ويرجح أن يزيد شرط قسري بنزع السلاح هذا الحافز بعينه حدة؛ إذ يعطي أشد الفصائل نفرة من الدولة مظلمة يلوذون بها، وجمهورًا يصغي إليهم. وعلى الضد من ذلك، فإن مسلكًا منضبطًا، موصولًا بالاعتراف، يفتح سبلًا موثوقة: جنسية لمن استقر أمره وربط نفسه بالدولة، وعودة مراقبة أو ملاحقة قضائية لمن ثبت خطره، يمكن يضيق مجال النفوذ المتاح لأهل الإفساد؛ إذ يقلل عدد المقاتلين الذين لم يعد لهم ما يخسرونه.

سابقة البوسنة

أهدى السوابق وأبلغها دلالة في فهم الحكم المتعلق بالمقاتلين الأجانب الوارد في قانون تفويض الدفاع الوطني لا يلتمس في ماضي سورية القريب، بل في سابقة الغرب في البلقان. فبعد الحرب البوسنية، أوجبت «اتفاقية دايتون للسلام» المبرمة سنة ١٩٩٥م، بموجب الملحق A1، إخراج جميع القوات الأجنبية من البوسنة والهرسك في غضون ثلاثين يومًا، وهي أقرب سابقة تاريخية إلى شرط يُفرض من الخارج، ويجعل من قضية المقاتلين الأجانب ثمنًا لتسوية سياسية[٥٠]. وهذا الشرط لم يلبث أن أخفق في الغرض الذي وضع له. فقد تحايلت السلطات البوشناقية والمقاتلون الأجانب على الأجل المضروب، فحصل كثير من أولئك المقاتلين على

---

[٥٠] الاتفاقية العامة للسلام في البوسنة والهرسك (اتفاقية دايتون)، المرفق ١-أ، المادة الثالثة، ١٩٩٥م.

الجنسية البوسنية، أحيانًا بطرائق غير نظامية، وتزوجوا من نساء محليات، واستقروا في قرى خلت من أهلها، مثل بوشينيا قرب ماغلاي، وعاشوا فيها على هدي أحكامهم الدينية إلى أن أنهي أمر تلك المستوطنات في ٢٠٠٠-٢٠٠١م، بضغط دولي ومحلي، لتهيئة المواضع لعودة اللاجئين الصرب(٥١).

وما أظهرته العقود الثلاثة التي تلت ذلك يبين موضع العبرة في الأمر. فإن سجل عودة جماعة المقاتلين الأجانب في البوسنة إلى العنف لم ينقسم بحسب اختلاف العقيدة أو الجنسية، وإنما دار على أمر واحد: الاستقرار والتجذر. فالمحاربون القدامى الذين بقوا، وتزوجوا، واختلطوا بالمجتمع البوسني، لم يصدر عنهم بعد ذلك -في الجملة- عنف عملي يذكر. وأما الهجوم الإرهابي الوحيد المهم الذي أمكن رده إلى بيئة الحرب، وهو تفجير السيارة في موستار سنة ١٩٩٧م الذي أصيب فيه نحو عشرين شخصًا، فقد دبره محارب سعودي قديم هو أحمد زهير، كان قد غادر البلاد قبل ذلك(٥٢). ويذكر هنا أن كل هجوم جهادي داخل البوسنة بعد ٢٠٠٥م، من تفجير مركز الشرطة في بوغوينو سنة ٢٠١٠م، والهجوم المسلح على السفارة الأمريكية في سراييفو في ٢٠١١م، إلى إطلاق النار في ٢٠١٥م في مركز شرطة زفورنيك وفي رايلوفاتس، قد ارتكبه

---

(51) Evan F. Kohlmann, *Al-Qaida's Jihad in Europe: The Afghan-Bosnian Network* (Oxford: Berg Publishers, 2004).

(52) Ibid.

سلفيون محليون شبان، لم يكن لأحد منهم خدمة في «كتيبة المجاهدين» زمن الحرب(٥٣)، وهي الكتيبة التي انتظم فيها المتطوعون الأجانب رسميًّا سنة ١٩٩٣م. وتمثل الخدمة فيها أقرب معيار متاح للدلالة على الانتماء إلى جماعة المهاجرين السوريين في زمن الحرب(*).

وأما الذين صاروا خطرًا حقيقيًّا، فكانوا في الغالب ممن أخرجوا من البلاد أو ممن لم يضربوا فيها بجذور. فقد عاد المتنصرون الفرنسيون من عصابة «روبيه – Roubaix» المزعومة، وكانوا قد «تجهدَنوا» في البوسنة ثم أكرهوا على مغادرتها بعد «دايتون»، إلى الظهور في حملة من السطو المسلح سنة ١٩٩٦م، وفي هجوم لم يتم لتفجير سيارة استهدفت قمة «مجموعة السبع» في مدينة ليل، كما صار رفيقهم من محاربي البوسنة فاتح كامل شخصية مهمة في الشبكة التي نشأت في مونتريال،

---

(53) Vlado Azinovic, "Bosnia and Herzegovina and Terrorism 1996-2011: Defining the Threat, Devising Counterterrorism Strategy" in John Le Beau ed., *The Dangerous Landscape: International Perspectives on Twenty-First Century Terrorism: Transnational Challenge, International Responses* (Sofia: Procon, 2013); Vlado Azinovic and Muahamed Jusic, "The New Lure of the Syrian War the Foreign Fighter' Bosnian Contingent," Sarajevo: The Atlantic Initiative, 2015.

(*) كتيبة المجاهدين أُلحقت بالفيلق الثالث من جيش جمهورية البوسنة والهرسك في آب ١٩٩٣م، وجمّع فيه المتطوعون العرب وسائر المتطوعين الأجانب. وتناولت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ما نُسب إلى هذه الكتيبة من أفعال أثناء الحرب. وينبغي التنبيه كذلك إلى أن الكتابات المتعلقة بالبوسنة متفاوتة في أهميتها؛ فكثير من الروايات المعتمدة منها قريب من ديباجات المناصرة، أو قائم على عدد قليل من المصادر الثانوية المتداخلة، ولذا يحسن عدّ الأرقام الواردة هنا على سبيل التقريب ورتبة الحجم لا على أنها أعداد مضبوطة.

وأفرزت أحمد رسام، مرتكب هجوم الألفية -الذي لم يتم- في كانون الأول ١٩٩٩م لاستهداف مطار لوس أنجلوس الدولي(٥٤). واشتملت على خريجي الشبكة الأفغانية البوسنية، ممن مروا بالبوسنة ثم عادوا يترددون في أرجاء الجهاد العالمي، على رجال اتصلوا بتفجيرات سفارات شرق إفريقيا سنة ١٩٩٨م، وبالهجوم على المدمرة الأمريكية «يو إس إس كول» سنة ٢٠٠٠م، وبحسب روايات عدة، بهجوم «الحادي عشر»(٥٥). والنمط في ذلك بيِّن لا التباس فيه: فقد صدر الإخراج الخطر إلى خارج البلاد، وفرقه في شبكات عابرة للحدود، بينما أدى الإدماج، على ما في الأمر من قبح أخلاقي، وكانت «كتيبة المجاهدين» قد تورطت في فظائع حقيقية زمن الحرب، إلى إخماده في الجملة وإحالته إلى حال السكون(٥٦).

وليس المراد بذلك أن هذا هو المآل الذي لا يتخلف؛ وإنما هو حكم أغلبي، لا في كل فرد. فستمتنع طائفة من أي جماعة كهذه عن قبول الصفقة، في البوسنة وسورية، كما أن سوابق الوقائع تشتمل على رجال استوطنوا البلاد بما أرسوه من

---

(54) Kohlmann.

(55) *Report of the National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States* (9/11 Commission Report), 2004.

(٥٦) للوقوف على ما كان من أعمال «كتيبة المجاهدين» أثناء الحرب، انظر إلى ما خلصت إليه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في الدعاوى ذات الصلة بعمليات هذه الكتيبة في:
www.icty.org

صلات ووشائج، ثم ظلوا –مع ذلك– مصنفون خطرًا. وليس السؤال في السياسة: هل يكون الاستقرار تامًّا لا يتخلف منه أحد، وإنما السؤال: هل الأولى أن تعالج الأقلية الباقية التي تأبى التوطن بتدابير تفضي كذلك إلى اقتلاع الأكثرية التي قبلته؟

ويرد على هذا –من جهة سببية– اعتراضان يلزم دفعهما: **أولهما الانتقاء**: فلعل الذين غادروا البلاد كانوا، من أصل أمرهم، أقل الناس ميلًا إلى استيطانها، فيكون الإخراج وعدم استيطانها أمارتين على نية سابقة، لا سببين للعنف الذي وقع بعد ذلك. وهذا الاعتراض له وجه قوي، ولم تقدر الكتابات التي تناولت حال البوسنة أن تفصل فيه؛ فإن بعض مَن غادروا البلاد كان جليًّا أنهم يلتمسون جبهة أخرى، لا وطنًا يستقرون فيه. وأما الاعتراض الثاني فمبتن على الأول: فإن كان الاستيطان لا يعدو أن يصف رجالًا عزموا من قبل على الكف والانصراف، فما وجه الاستدلال بالتوطين إذن؟ والجواب عن الاعتراضين جميعًا يظهر في ما حدث لاحقًا في قصة البوسنة، الذي نعرض له فيما يلي: حملة نزع الجنسية التي جرت بعد ٢٠٠١م لم تنزل بمن اختاروا الخروج من تلقاء أنفسهم، بل نزلت برجال استوطنوا البلاد من قبل، وتزوجوا فيها، وأقاموا بها، وكان أكثرهم قد حاز الجنسية منذ عشر سنين. ومع بقائهم على حال واحدة تقريبًا، ولم يتغير سوى معاملة الدولة لهم، لم تفض الحملة إلى مكسب أمني يمكن قياسه، ولا إلى مظلمة

منظمة ذات أثر. وهذا أقرب ما يقدمه لنا المثال من تجربة طبيعية، ويؤيد النتيجة نفسها التي يكشف عنها النمط الأولي للوقائع.

ثم إن الفصل الثاني من قصة البوسنة ينطوي على إنذار أشد، لأنه يكشف مقدمًا عاقبة الرجوع عن الإدماج بالقسر. فبعد هجوم «الحادي عشر»، وبضغط أمريكي شديد، انقلبت سراييڤو على محاربيها القدامى الذين جنّستهم. ووضعت الدولة لجنة راجعت نحو ١,٢٠٠ حالة من حالات التجنس التي وقعت زمن الحرب، وسحبت الجنسية من ثلاثمئة شخص على الأقل، في إجراءات استُنكرت من كثيرين لغموضها، ولم تقدم أسبابًا كافية، ولم تفتح للمعنيين سبلًا للطعن والاستئناف[٥٧]. ووثقت منظمة «هيومن رايتس ووتش» وغيرها من المراقبين حالات لأشخاص رحلوا فعوملوا بسوء عند عودتهم، ولمحتجزين أبقي عليهم مددًا طويلة بناء على أدلة سرية، وأشهر تلك الوقائع ترحيل ستة رجال من أصل جزائري من البوسنة إلى غوانتانامو في كانون الثاني ٢٠٠٢م، على خلاف ما ارتأته المحاكم البوسنية[٥٨]. وكان عمران الحسين (أبو حمزة) أظهر مثال على هذا الأمر، وهو مقاتل سوري حاز الجنسية البوسنية في التسعينات، فلم تستطع

(57) "Bosnia revokes soldier citizenships," Al-Jazeera, April 12, 2007; "Bosnia and Herzegovina: Events of 2008," Human Rights Watch, 2009; "Human Rights Watch UPR Submission on Bosnia and Herzegovina," Human Rights Watch, August 24, 2009; "Bosnia: Citizenship and Detention," Human Rights Watch, January 12, 2010.

(58) *Boumediene and Others v. Bosnia and Herzegovina*, December 2006; Conor Gaffney and Nadzida Cano, "'Algerian Six' Hope Court Will Hasten Release," Balkin Insight, June 11, 2008.

البوسنة في نهاية الأمر أن تبقيه فيها ولا أن ترحله، بعد أن قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بمنع إبعاده إلى سورية، لما رأت من خطر حقيقي بتعرضه لسوء المعاملة فيها. فأمضى سنين في الاحتجاز الإداري، مهاجرًا لا يستطيع حيلة ولا يهتدي سبيلًا[(٥٩)]. والعائد الأمني من الحملة كلها ضئيل حتى لا يكاد يذكر.

وأظهر ما يبين ذلك قضايا الترحيل إلى غوانتانامو. ففي تشرين الثاني ٢٠٠٨م، وبعد أن أعادت المحكمة العليا العمل بنظر دعاوى المثول أمام القضاء في قضية «بومدين ضد بوش – Boumediene v. Bush»، أمر قاض اتحادي بإطلاق سراح خمسة من الرجال الستة، إذ وجد أن دعوى الحكومة، وهي أنهم دبروا السفر إلى أفغانستان لقتال الأمريكان، لم تقم إلا على مصدر واحد مجهول لم تثبت موثوقيته. وأما السادس، بلقاسم بن سياه، فظل محتجزًا على أدلة أخرى على اتصاله بوسيط من تنظيم «القاعدة»، ثم ألغي ذلك الحكم في الاستئناف، ونقل الرجل إلى الجزائر في كانون الأول ٢٠١٣م. وفي هذه القسمة دلالة من الوجهين معًا: فهي تدل على أن أكثر مَن اجتاحتهم الحملة لم يكونوا بالخطر الذي نسب إليهم، وتدل على أن الاستيطان ليس ضمانًا قاطعًا؛ فقد استقر رجل واحد على الأقل في البوسنة، وظل –بحسب رواية الحكومة– متصلًا

---

(59) *Al Husin v. Bosnia and Herzegovina*, Council of Europe: European Court of Human Rights (ECtHR), February 7, 2012; Elvira M. Jukic, "Bosnia Told Not to Deport Abu Hamza to Syria," Balkin Insight, February 8, 2012; *Case of Al Husin v. Bosnia and Herzegovina* (No. 2), June 25, 2019, ECtHR.

بالنشاط العملياتي. فالاستيطان يخفض مقدار الخطر، لكنه لا يستأصله؛ ولذلك لا بد أن يقترن به قدر من القدرة على المراقبة وطريقة موثوقة للمساءلة، ولا يُظن أن أحدهما يغني عن الآخر(٦٠)(*). وقد خلفت تلك السياسة مظلمة بقي أثرها، وحملها تنظيم من محاربي «كتيبة المجاهدين» كان قادرًا على حشد الآلاف وتحريكهم(٦١).

وليس وجه لزوم الاستيطان القرار بالكف والعدول عنه بمشكل ولا بخفي، كما أن آليته تنتقل بعينها إلى الحالة السورية. وليس في ذلك ما يقتضي أن يكون الاستيطان وحده علة التهدئة، فالأمر أكبر من ذلك. فإذا اختار المقاتل الاستيطان، كان في ذلك ما يفسر استحكام اختياره، وارتفاع كلفة الرجوع عنه بمرور الزمن، وقيام موجب يدعو الفاعل الخارجي إلى الإحجام عن نقض هذا الاختيار عنه. فالمقاتل إذا انغرس في أسرة، ومعاش، وجماعة ثابتة المقام، تعلقت به أسباب من نوائب الدهر، من عيال يعولهم، ومال يملكه، وسمعة يخشى عليها،

---

(60) *Boumediene v. Bush*, 553 U.S. 723 (2008); "Five of 'Algerian Six' Freed from Guantanamo," Balkan Insight, November 21, 2008.

(*) قضى القاضي ريتشارد ليون (Richard J. Leon) بأن دعوى الحكومة لم تستند إلا إلى مصدر واحد مجهول، لم يثبت مدى الاعتماد عليه. وأُبقي على احتجاز بنسياه في المرحلة الابتدائية على أدلة أخرى، ثم أبطلت محكمة الاستئناف في دائرة كولومبيا ذلك الحكم في حزيران ٢٠١٠م، ونُقل بنسياه إلى الجزائر في ٥ كانون الأول ٢٠١٣م.

(61) Azinovic and Jusic; Vlado Azinovic ed., "Between Salvation and Terror: Radicalization and the Foreign Fighter Phenomenon in the Western Balkans," The Atlantic Initiative, 2017.

وحضور معلوم في موضع معلوم، فتعلو بذلك كلفة عودته إلى العنف في حق نفسه، وتضعف قدرته على الحركة والعمل.

وهذا المعنى أظهر ما يكون في سورية؛ فطائفة كبيرة من المهاجرين قد صحبوا أهليهم إليها، وتركوا في أوطانهم ما كان لهم من مال ومنزلة، ولم يبق لهم سبيل مأمون إلى الرجوع. فما بنوه في سورية صار -عند كثير منهم- جملة ما بقي لهم من الدنيا. ويزيد الاندماج في تراتبية قيادة رسمية طبقة أخرى من هذا الضبط؛ إذ يستبدل بالمجموعة المستقلة سلطة تراتبية ومسؤولية، ويمكّن الدولة من الاطلاع على حركة المقاتل وصلاته، ويجعل لها سبيلًا إلى تأديبه دون الحاجة إلى إحالته على القضاء. فأما إخراجه من هذا فيجرده من هذه الأمور جميعًا دفعة واحدة. ويبقى للمقاتل المطرود ما كان له من المهارة، وما انعقد عليه من معتقد، وما اتصل به من روابط عابرة للحدود، ويفقد صلاته المحلية، ورقابة الدولة عليه، والمصلحة التي كانت له في دوام الاستقرار؛ وذلك من أتم ما يكون أسبابًا لإعادة تنشيطه والرجوع به إلى العمل.

ولهذا كان مقاتلو البوسنة القدامى الذين بقوا فيها قد كفوا -في الغالب الأعم- عن القتال، في حين ظهر الذين دفعوا إلى خارجها -بنسبة أكبر- في عمليات لاحقة؛ ولهذا أيضًا ينبغي أن ينظر إلى الاغتيالات التي تزيل اليوم المقاتلين المندمجين من البنى التي تحميهم في سورية على أنها نذير خطر، لا أنها نقص مريح في صفوف المقاتلين الأجانب.

ولا تثبت سابقة البوسنة أن الإدماج أمر خلو من التبعة، أو قليل الكلفة، أو خال من المخاطر؛ فهيهات أن يكون كذلك، فبعض الرجال الذين يلبسون اليوم الزي السوري في ذمتهم جرائم جسيمة. لكن الذي تثبته أضيق من ذلك وأنفع: أن الرجوع عن الإدماج قسرًا شر من الداء الذي يراد به علاجه. والدفع في سورية إلى نزع السلاح والإخراج يوشك أن يعيد إنتاج إخفاقي البوسنة معًا: صفة الإخراج التي أفضت –في أواسط التسعينات وأواخرها– إلى طائفة من الهجمات الجهادية الأخرى على أيدي مَن خرجوا من جهاد البوسنة، ثم ارتداد نزع الجنسية الذي يستعمله الأوزبك المستقلون اليوم حجة على أن الدولة لا يؤتمن جانبها.

وليس أمر الحسين ببعيد، بل هو صورة تكاد تطابق المعضلة التي يعرضها مهاجرو سورية اليوم: جماعة من المقاتلين الأجانب لا تقدر الدولة المضيفة على إخراجهم كلهم، ولا تقدر –في حال كثير منهم– أن تردهم ردًّا مأمونًا إلى بلادهم.

مقتضيات السياسة

ليس البديل من جعل نزع السلاح مشروطًا بعدّ الرؤوس أن يغض الطرف عن خطر المقاتلين الأجانب، ولكن أن يوجه النفوذ الأمريكي إلى العوامل التي يتوقف عليها هذا الخطر في الحقيقة. ويترتب على ما تقدم خمسة مقتضيات. وقد رتبت على حسب ما يمكن أن تنفذ به عمليًّا، وإن كان ثانيها –وهو التمييز بين المهاجرين– سابقًا لسائرها من جهة النظر؛ إذ كل حكم بعد ذلك متوقف عليه.

أولًا: ينبغي أن تبنى الشروط على القيادة والسيطرة، لا على إحصاء السلاح. فليس السؤال ذا الشأن عدد الأسلحة التي جمعت، وإنما: هل المقاتلون المندمجون داخل سلسلة قيادة محققة الأهلية، معلومة المسؤولية، يمكن مساءلتها؟ فهذا الاستيطان في مثل هذا البناء، على ما تدل عليه سابقة البوسنة، هو المفضي إلى العمل في إخراج الخطر من طور الفعل. وإن جعل المعايير دائرة على التحقق من أهلية المجموعات، وتسجيل الأفراد بالطرائق الحيوية (Biometric)، وإثبات المسؤولية والمساءلة في تشكيلات من قبيل الفرقة المندمجة واللواء الأوزبكي الموالي للحكومة، أدعى إلى تحقيق مصالح الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب من غاية في نزع السلاح لا يكون من أثرها إلا تحطيم البنى التي تتولى الآن ضبط هؤلاء المقاتلين[٦٢]. ومعنى ذلك عمليًّا أن تقدم الدلائل القابلة للقياس على بسط الدولة سلطانها: كسجلات الأفراد المندمجين، ووضوح صلات القيادة، وسجلات الإجراءات التأديبية، وانتفاء الجيوب المستقلة للمقاتلين الأجانب العاملة خارج التراتيب الرسمية، على مقياس نزع السلاح الإجمالي؛ فهذا المقياس عسير التحقق في الواقع، إذ يمكن ترتيب تسليم الأسلحة وإظهاره والإبلاغ عنه، ولا يسهل جرد المخزونات جردًا حقيقيًّا في بلد وفيرة العتاد ومتفرقة مواضعه، فضلًا عن أن آثاره قد تأتي بعكس المقصود. وبهذا يحفظ المقصد الأصلي من حكم نزع سلاح

---

(62) Azhari and al-Khalidi; Uran Botobekov, "Abdul Aziz al-Uzbeki: KTJ's Trusted Ally of Ahmed al-Sharaa in Syria," Jamestown Foundation, June 25, 2026.

المقاتلين الأجانب الوارد في قانون تفويض الدفاع الوطني، مع استبدال عبارته التنفيذية بما يلائم ذلك المقصد.

ثانيًا: على السياسة الأمريكية التفريق بين المهاجرين، وأن لا تجعلهم صنفًا واحدًا، وهو تمييز سبق أن أقامه المقاتلون؛ حيث أظهرت التصريحات المتعارضة في تموز ٢٠٢٦م أن جماعة المقاتلين الأجانب انقسمت إلى أكثرية دخلت في سلطان الدولة، وأقلية مستقلة معارضة لها. وينبغي أن ينصب الضغط على الفئة الضيقة التي تمثل خطرًا عابرًا للحدود، مع النص صراحة على صون مسلك الإدماج، وأن ترفض واشنطن كل تصوير يخلط بين لواء تابع لوزارة الدفاع والخلايا التي أريد لذلك اللواء ضبطها. وهذا التفريق ليس مجرد تمييز في التحليل؛ فإن أخطر وجوه الخطر الخارجي، وهو التحريض الفردي على تنفيذ أعمال في الخارج من أشخاص داخل الأرض التي كانت لجماعة المقاتلين الأجانب، يتركز في الأقلية غير المندمجة. ومن ثم الحكم الذي يفضي إلى تفكيك التشكيلات المندمجة سيوسع المجال المستقل الذي تزدهر فيه هذه المبادرات الفردية، في حين يترك الأشخاص الأرجح إقدامًا عليها، وهم الذين لا يحملون من السلاح ما يمكن لمقياس نزع السلاح أن يحصيه، بمنأى عن أثره كله.

ثالثًا: الإخراج القسري لا يرجح أن يحقق المقاصد الأمريكية، وقد تيسر بدلًا منه سبيل مُدارٍ. فقد جنت حملة مراجعة الجنسيات في البوسنة أمنًا قليلًا، ومظالم

باقية الأثر، ومأزق الحسين، وهو أجنبي لا تستطيع الدولة إبقاءه ولا ترحيله، صورة مصغرة للخَطب في سورية. وللقياس حدوده، ومن المعقول أن يلحظها القارئ. فلم تكن سلطات البوسنة بعد الحرب تتولاها قيادة يقودها قائد جهادي سابق، كما أن تاريخ أحمد الشرع يجعل لدمشق من الدواعي في معاملتها لمقاتليها الأجانب ما لم يكن لسراييڤو مثله. بيد أن الآلية التي ننظر فيها، وهي ما يؤول إليه أمر جماعة من المقاتلين الأجانب حين تحمل قوة خارجية الدولة المضيفة على نقض تسوية سبق أن ارتضتها معهم، لا تتوقف على سيرة الحكومة التي تُكره على هذا النقض. فالمطالبة بإخراج لا تستطيع دمشق الوفاء به إلا بتصدير الطائفة المعنية إلى خارج البلاد أو بزيادة نفرتها من الدولة، لا يرجح أن تفضي إلى إخراج ولا إلى أمن. والأنفع والأجدى أن تدرج الشروط الأمريكية في سياق الانفتاح الأوروبي الذي افتتحته زيارة ماكرون، وأن يساند نظام يقوم على عودة خاضعة للرقابة، وملاحقة قضائية حيث تقتضي الحال، وإعادة تأهيل لمن هم أكثر استعصاء.

رابعًا: ينبغي أن تجعل حماية المقاتلين المندمجين ومساءلتهم معيارًا يمكن قياسه، وإن كان ناقصًا غير مستوف، وأن تراقب ثغرة المظلمة لأنها مؤشر سابق للحدث. فالاغتيالات التي وقعت في ٢٠٢٦م إخراج بوسيلة أخرى. وينبغي أن يعلق الانخراط الأمريكي على وجود تحقيقات موثوقة، وتدابير لحماية القوات، في حين تسخر الموارد الاستخباراتية لتتبع القنوات المستقلة التي اتجه خطابها –في الآونة

الأخيرة– إلى التحشيد على إسرائيل، وفي ذلك أبكر إنذار متاح بخطر الانشقاق. وليس قياس هذا الأمر باليسير؛ فقد تكون التحقيقات غامضة، وقد يدل خلو الوقائع المعلنة على حماية ناجعة كما قد يدل على جرائم قتل لم يكشف عنها. ومع ذلك فهذا المعيار أيسر تناولًا من إحصاء الأسلحة، لأنه يمكن تقويمه بأفعال الدولة المشهودة: هل فتحت التحقيقات؟ وهل أعلنت نتائجها؟ وهل أخضع القادة للمساءلة؟ لا على جرد لا يستطيع أحد مراجعته أو التحقق منه.

خامسًا: ينبغي أن تقدم المساعدة الأمريكية في باب الفحص والتحقق من الهوية والأهلية، مع العناية بجماعة المقاتلين الأجانب القديمة وبالوافدين الجدد جميعًا. فقضية ستيفنسون تدل على أن انفتاح سورية بعد الأسد يجتذب وافدين جددًا تعجز الدولة الناشئة –في حالها اليوم– عن استيفاء فحصهم وتمحيصهم. وأولى المساعدات وأكثرها استشرافًا للمستقبل، مما تستطيع واشنطن أن تقدمه، هي بناء القدرة على فحص الداخلين عبر الحدود، وتسجيلهم بالوسائل الحيوية، وربط بياناتهم بقوائم المراقبة.

الخاتمة

المقاتلون الأجانب في سورية ليسوا مخزونًا من السلاح يراد جمعه ومصادرته، ولكنهم جماعة متباينة تفرقت كلمتها، واستوعبت الدولة أكثرها استيعابًا ظاهرًا، واستقبلت وافدين جددًا، وصار أمرها اليوم في صميم عودة سورية المتنازع عليها

إلى حظيرة السياسة الدولية. والمهاجرون، في العشرين شهرًا المنصرمة منذ سقوط النظام، مقياس لمدى استقرار الدولة الجديدة وتوطد سلطانها، لا فتيلًا لإشعال الاضطراب. أما الأخطار التي ظهرت، وهي حملة الاغتيال التي استهدفت المقاتلين المندمجين، وإعادة صوغ مظالم الساخطين في قوالب فكرية، وابتداء تدفق وافدين أجانب جدد، فلا يعالجها الشرط الذي وضعه قانون تفويض الدفاع الوطني لنزع سلاح المقاتلين الأجانب، بل يضغط على دمشق لتفكيك تراتبية القيادة التي تستوعب جماعة المقاتلين الأجانب التي يراد تحييد خطرها. وإن كان في هذه الجماعة فتيل حقيقي للانفجار، فليس هو سلاح الألوية المندمجة، بل قدرة الأعيان غير المندمجين على تدبير أعمال في الخارج من تلقاء أنفسهم؛ وهو خطر قد يزيده حكم يقضي بتفكيك البنية القائمة لنزع السلاح اتساعًا، بدل أن يحصره.

ومهما اختلف السياق، فسابقة البوسنة لا تترك في أصل المسألة مجالًا كبيرًا للالتباس: فقد أفضى برنامج مفروض من الخارج للإخراج ونزع الجنسية إلى تصدير الخطر وبذر مظالم أثرها يستمر، في حين أدى التوطين –في الغالب– إلى إخماده. وليس في ذلك ما يقتضي أن تُعرض واشنطن عن وجود المقاتلين الأجانب، أو أن تأذن لدمشق إذنًا مفتوحًا. فسلوك الحكومة السورية، بما فيه من اعتقالات غامضة واغتيالات لم يكشف أمرها، جدير بأن يظل موضع تمحيص ومراقبة. ولكن مقتضاه أن تستعمل الولايات المتحدة ما لها من نفوذ

كبير في العوامل التي يتقرر بها الخطر: القيادة، والمساءلة، والتمييز بين الفئات، والفحص؛ لا في مقياس رمزي من شأنه -على الأرجح- إضعاف قدرة الدولة على النهوض بكل واحد من هذه الأمور. وليس الخيار الذي تواجهه واشنطن أن تقرر هل يبقى للمقاتلين الأجانب سلاحهم أم لا؛ بل بأن تختار بين أن يظلوا موصولين بدولة يمكن حملها على مساءلتهم وضبط أمرهم، أو أن يطلق لهم العنان فيصيروا -كما صار أسلافهم في البوسنة- مشكلة يتولاها غيرها. وفي هذه المسألة، فليس في أخبار التاريخ كبير موضع للالتباس.